

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ يوليو ٢٠١٢

مصدرو الملابس الجاهزة يطالبون بالإبقاء على اتفاقية الكويز

كتب . يوسف الجنزوري:

مع اتفاقية الجات كانت الكويز هي طوق النجاة لصادرات الملابس المصرية، حيث منحت إعفاء بنسبة ١٩٪ من قيمة الصادرات وبداخلها مدخلات إسرائيلية بنسبة ١١,٦٪ ثم تم التخفيض إلى ١٠,٥٪ وتطالب حالياً بتخفيضها على ٨٪ مثل الأردن، وعليه يجب تفعيل اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها مصر مع نصف دول العالم كما يمكن طرق أبواب السوق الكندية ودول آسيا.

ووفقاً للتقرير الصادر من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية فقد شهدت صادرات الملابس الجاهزة تراجعاً خلال عام ٢٠١٢ لتسجل مليارات ٩٣ مليون جنيه مقابل ٤ مليارات و ٨٧٠ مليون جنيه خلال الفترة نفسها عام ٢٠١١.

هذه النسبة لا يمكن أن تدخل الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية ومعنى ذلك أنه لا بد من قبول هذا المكون بأي ثمن حتى وإن كان مرتفعاً عن مثيله في الأسواق الأخرى. مؤكداً أهمية السوق الأمريكية التي تستحوذ على ٨٠٪ من إجمالي صادرات مصر من الملابس الجاهزة.

وطالب بضرورة تفاوض الحكومة الجديدة مع الجانب الأمريكي لخفض نسبة المكون الإسرائيلي إلى ٨٪ مثل الأردن بما يعزز من الصادرات المصرية للسوق الأمريكية.

ويشير إلى أن مصر كانت تصدر الملابس الجاهزة إلى أمريكا قبل اتفاقية الكويز عن طريق كوتة تحددها سنوياً الولايات المتحدة ومنذ تم إلغاء هذه الكوتة لتعارضها

من الاستثمارات للسوق المحلية. وأوضح أنه لا سبيل لمقارنة اتفاقية الكويز باتفاقية الغاز لإسرائيل حيث أن اتفاقية الكويز لها إيجابيات كثيرة وإن تم إلغاؤها لن تكون الخسارة مقصورة على رقم الصادرات فقط ولكن أيضاً إيقاف المصانع المصدرة وتشريد مئات الآلاف من العمال بالإضافة إلى ما تعانيه صناعة الملابس الجاهزة من السوق المحلية من انكماش قد يصل إلى ٥٠٪ من القدرة الإنتاجية.

وصرح يحيى زناني رئيس لجنة الجمارك بغرفة القاهرة التجارية بأن اتفاقية الكويز تدور حول توريد مصر الملابس إلى السوق الأمريكية بشرط الحصول على مكون إسرائيلي بنسبة ١٠,٥٪ من قيمة الرسالة وبدون

طالب مصدرو الملابس الجاهزة القيادة السياسية المصرية الرئيس المصري «الدكتور محمد مرسي» بالتفاوض مع الجانب الأمريكي لتخفيض نسبة المكون الإسرائيلي إلى ٨٪ مثل الأردن بدلاً من ١٠,٥٪ من اتفاقية الكويز الموقعة بين مصر وإسرائيل وأمريكا.

وأكد المهندس على شكرى نائب رئيس غرفة القاهرة التجارية الرئيس محمد مرسي على ضرورة عدم المساس باتفاقية الكويز التي تسمح بنفاذ المنتجات المصرية للسوق الأمريكية بدون جمارك مشدداً على ضرورة تخفيض نسبة المكون الإسرائيلي ليكون مثل الأردن ٨٪.

وشدد على ضرورة الإبقاء على الاتفاقيات الدولية للحفاظ على مكانة مصر الدولية وجذب المزيد